



د. ناصر بهبهاني  
nasser@behbehani.info

## دلوصباحي

في الوقت الذي يتخوف فيه العالم من أزمة مالية عالمية جديدة بحسب التقارير والتحليل المنشورة في عدد من وسائل الإعلام مؤخرًا نجد النائب مسلم البراك يصرح في الغبقة التي أقامتها كتلة العمل الشعبي بأن الحكومة أفضل المستفيدين من الأزمات المالية العالمية، ويضيف البراك: ولكن ليس من أجل مواجهتها وحماية الاقتصاد الوطني، بل من أجل تنفيغ البعض لتعزيز تحالفات رئيس الحكومة.

وللحقيقة تصريح البراك ليس بغريب بل انه يأتي تأكيداً لتصريح النائب أحمد السعدون قبل أيام والذي قال فيه ان ربيع الشعوب العربية ليس ببعيد عن الكويت والذي كان موضوع مقالنا السابق حيث بات الربيع قريبا بسبب الحكومة التي دعمت حالة الفساد التي تسود في مجتمعنا وسيطرة سراق المال العام على مقدرات هذا الشعب. تصريح البراك مع المخاوف من أن تضرب الأزمة المالية من جديد دول العالم تذكرنا بالفعل بما حدث في أثناء الأزمة المالية السابقة والتي ضربت العالم في العام 2008 والتي مازلتنا نعانى آثارها حتى الآن، فالحكومة وقتها كانت لا تلبى اي نداء أو استغاثة من المستثمرين الصغار والذين نحرروا وتكبّدوا خسائر كبيرة في البورصة، ولكن ما أن ضربت الأزمة الهوامير حتى سارعت الحكومة لإنقاذهم وفي دقائق معدودة تمت الموافقة على ضمان الودائع ودعمت أحد البنوك بكل ما اوتيت من قوة من أجل عيون أشخاص يتحكمون في مصائرنا. السؤال هنا هل إذا ما حدثت أزمة جديدة ستتهب الحكومة لتلعب نفس الدور مع هؤلاء الكبار، وكيف سيكون دعمها هذه المرة.. هل بضمانات أو بسبيلولة أو بقرارات جديدة من أجل استرضاء من يسمونهم بحكومة الظل والأفراد والذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد.

الحكومة إذا ما اشتكى صغار المستثمرين نسمع شخيريها يصل الى أطراف الكويت ويدوي من النويصيب وحتى العبدلي.. وإذا ما شعر أحد الحيتان ببوارد زكام نجدها تجند كل الطاقات والامكانيات للسهر على راحة هؤلاء ولا مانع من أن تحضر لهم أطباء أجانب ليكشفوا عليهم.. بل اننا على استعداد أن نستقدم أكبر الأطباء النفسيين في العالم إذا ما لمحت على وجه أحدهم علامات بوادر الاكتئاب.

والله يا حكومة لو كانت أي حكومة أخرى تسمع وتقرأ مثل هذا الكلام لرحلت فوراً، لكن الواضح أن الأزمات العالمية عندنا غير، وأن الحكومة لدينا أيضا غير، والله يصبح بلبل الخليج بالخير عندما غنى أغنيته الشهيرة «طبعاً غير»، فالواضح أنه لم يكن يقصد الحبيبة ولكنه كان يعلم أن الزمن سيذوق ويكون لدينا حكومة، طبعاً غير!



د. محمد الفزويني  
mw514@hotmail.com

## الشعب هم وهم الشعب

الرد الذي نشرته في الصحافة المحلية، القانونية د.سعاد الطراوة ردا على أحد النواب يجسد أوضح تجسيد ما يدور في مجتمعنا من حيث تجاوز الكفاءات ونسيانها حين الترقيات، لكن ما أن يبتسم لهم الدهر لينصفهم حتى تجد الهجمة العنصرية تخرج على ترقيتهم لا لشيء بل لان تلك الترقية يراد لها أن تكون من نصيب اناس محددين محسوبين على بعض المتنفذين وغالبيتهم من النواب.

ولقد دخلت الآن فكرة الفواتير السياسية وتسديدها لمجرد أن يرشح شخص ما لموقع ما من غير اتباع المتنفذين الذين إن عين أحد من جماعتهم فلا تسديد لفواتير سياسية ولا إرضاء ولا يحزنون لأنهم أخذوا ما يريدون، فلماذا يتعقون بلافتة الفواتير السياسية؟ المصيبة أن تلك التصرفات تصدر من نواب عرف عنهم التاريخ الوطني أو على الأقل طرحوا أنفسهم كوطنيين محاربين للفساد وإذا بهم يحتضنون فسادا بشكل آخر، فهناك من يريد المراكز له ولأبناء عمومته واتباعه لكن إن قدم أحد لتلك المراكز من ذوي الكفاءة والجدارة والاحقية عد ذلك «إنزلا بالبراشوت» على تلك الوظائف على حد تعبير النائب الفاضل لإحدى الجرائد اليومية.

لقد ساهم ذلك الفكر الذي يحمله في تأخر الكويت وزيادة بلاويها لأن من وصل للمراكز العليا عن طريق التوسط ورفع الصوت وإرهاب الكلمة لم يكن مؤهلا وبالتالي أخذ في التخطيط أن أحسنها الظن ولم نقل التعدي وما ان افادت الحكومة قليلا لهذا الوضع وبدأت بتعديل ميزان التعيينات والترقيات المعكوس حتى أشرعت الاسنة وارتفعت الاصوات وقامت الاعتصامات بمباركة نواب لا يهمهم ان يزعموا الأمن العام في مقابل ان يرضى عنهم الناخبون، وذلك بدلا من الارتقاء بفهم أولئك الناخبين.

طبعاً أولئك النواب لا يلامون فيما يفعلون لان الحكومة في كثير من الأحيان تطاطئ رأسها لحكمة ربما لا نعلمها لتلك الاحتجاجات مما يزيد أولئك الزاعقين قوة وجرة، فما أن تعود الحكومة للطريق السليم حتى تثور ثائرة أولئك الذين استمرأوا المخالفات واستنكروا «عصيان» الحكومة لرغباتهم.

طبعاً للحكومة أيضا طرقها وأساليبها في إجراء تعيينات غير قانونية، إما نكاية بأشخاص أو كما أوضحت تجاوبا مع رغبات بعض ذوي الاسنة الحداد.. فلك الله يا كويتي، وأعانك على ظلم رجالك الذين أنيطت بهم مهمة الحفاظ على مصالح الشعب، كل الشعب، إلا إذا كانوا يربون أن الشعب هم فقط، وهم فقط الشعب.



د. ناصر بهبهاني  
nasser@behbehani.info

## نوافذ في غير محلها شماتة

ما وقع في إنجلترا من أحداث شغب يعتبر – برأيي – حالة نفسية وليست سياسية أو اقتصادية، لأسباب كثيرة، منها أن عددا كبيرا من الذين اشتركوا في هذه الأحداث ليسوا عاطلين عن العمل، بل بعضهم يعمل مدرسا، وهذا أمر غريب بحد ذاته. السبب الآخر، لا يوجد في بريطانيا انتهاكات حقوق إنسان واعتداء على الحريات، ولديهم قانون واضح ومعاملة مؤسساتية بامتياز، وبالتالي فإن «الشماتين» الذين ارتفعت أصواتهم، وخصوصا من الانظمة التي تشهد حراكا سياسيا، سيصابون بخيبة أمل حين يكتشفون أن الحالة التي أصابت بريطانيا تختلف جذريا



د. محمد علي الهرفي – أكاديمي سعودي  
malharfi@hotmail.com

## الكويت والإمارات.. هنيئاً لكملا

ونحن في شهر الخير يخلو الحديث عما فيه من خيرات لا يعلمها إلا الله، والحديث – أيضا – وعن وفقهم الله لعمل الخير فيه، والخير سيبقى في أمة محمد ﷺ إلى قيام الساعة. تبنت الكويت الأعمال الخيرية بكل أنواعها منذ تأسيسها وحتى اليوم، ومازالت علامة فارقة فيها، ولم يتعد عن الواقع ما قاله وزير العدل ووزير الأوقاف السابق المستشار راشد الحماد الذي أكد أن أهل الكويت جبلوا على حب الأعمال الخيرية مثل: بناء المساجد، ودور القرآن، والاهتمام بكل الجوانب الدينية. ونعرف أن الكويت تضم بين جنباتها عددا كبيرا من الجمعيات الخيرية التي تمارس العمل الخيري في الكويت وسائر أنحاء العالم، ولعل الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية واحدة من أكبر هذه الجمعيات ليس في الكويت وحدها بل في العالم كله، والفضل في إنشائها يعود إلى صاحب السمو الأمير – وفقه الله – بينما يعود الفضل في أعمالها المميزة – حاليا –

عن الحالة التي أصابت بلادهم. وأقول حالة نفسية، لأن الشغب يمر، مثله مثل الزكام، وخصوصا لدى فئة جيل تشرب من ثقافة العنف التي دخلت إليه عبر أفلام سينمائية، وألعاب إلكترونية، ولو لاحظنا تصرف مثيري الشغب في تلك الأحداث، لوجدنا أنها قريبة جدا من تلك الحركات القتالية التي نشاهدها في ألعاب المصارعة، وثقافة العنف هذه خطيرة جدا على الغرب، فقد حدث قبل سنوات أيضا أن دخل مراهق إلى مدرسة وأفتح النار على الطلبة في الساحة المدرسية. لقد امتزجت أوروبا في الآونة الأخيرة بثقافات مختلفة، وقد استغل بعض المهاجرين

إلى رئيسها د.عبدالله العتوق وكذلك الشيخ عبدالرحمن العقيل وزملاؤهما الأفاضل. ولاهمية الدعوة وما يتعلق بها من احتياجات فقد رأينا أن مبرة الأعمال الخيرية التي يرأسها د.هاشم الهاشمي تقوم بأعمال جيدة مثل: كفالة الدعاة، وتخصيص أوقاف على الأعمال الخيرية لتضمن لها الاستمرار والنماء. ولعلي أشير هنا إلى مبادرة الكويت وصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في دعم الصومال في محنتها الحالية، إذ بادر سموه بالتبرع بمليون دولار مفتتحا عملية التبرع التي قام بها أهل الكويت لمساعدة إخوانهم في الصومال، وهذه المواقف ليست غريبة على الكويتيين الذين يمارسون العمل الخيري بكل أنواعه، ولم يفت في عضدهم كل المعوقات التي اجتاحت العالم العربي والإسلامي بعد أحداث سبتمبر. أما الإمارات فالعمل الخيري يسير فيها بصورة جيدة، ولكن حديث اليوم سيقصر على جائزة دبي للقرآن الكريم التي تمر بسنتها الخامسة عشرة والتي تبدأ عادة في شهر رمضان وتستقطب أشهر الحفاظ الشباب من العالم كله. سمو الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي كان وراء هذه الجائزة والداعم لها والمستشار إبراهيم بوملحة الذي يتولى الإشراف عليها مع نخبة ممتازة من زملائه الذين يبذلون الكثير من أجل إنجاح هذه الجائزة التي تتشرف بحمل اسم القرآن الكريم. وقد استطاع الإخوة القائمون على هذه الجائزة أن يجعلوها أفضل مسابقة قرآنية عالمية لهذا العام وقد حظيت بتكريم خادم الحرمين الشريفين في حفل كبير رعاه أمين عام رابطة العالم الإسلامي د.عبدالله التركي. العمل الإسلامي بكل أنواعه يجب أن يكون جزءا من اهتمام كل بلدنا الإسلامية والعربية لأنه يمثل هويتها الحقيقية، وهو – قبل ذلك – جزء من واجبها الإسلامي والأخلاقي والإنساني، وهنئيا لكل دولة أو فرد يقوم بهذا العمل العظيم.



## د.هند الشومر

عندما تنتشر الأورام السرطانية وتغزو أجزاء الجسم يصبح الإنسان هزyla وتضعف قوته ومن ثم لا يمكنه القيام بواجباته اليومية ويبقى طريح الفراش، والجراح الماهر هو الذي يستأصل الورم كاملا ومن ثم يقضي على جميع الخلايا السرطانية التي تدمر مناعة الجسم وتحطم المريض. وهذا التوصيف ينسحب على بعض الوزارات فهناك خلايا سرطانية يجب القضاء عليها قبل انتشارها في كل مكان ومن ثم لا يمكن إزالتها بالجراحة فقط إذ يجب استخدام العلاج الكيماوي والإشعاعي للقضاء على جذورها والقرارات الصائب هو الذي يؤخذ قبل انتشار هذه الأورام في جميع الاتجاهات.



## القرار الصائب

عندما تنتشر الأورام السرطانية وتغزو أجزاء الجسم يصبح الإنسان هزyla وتضعف قوته ومن ثم لا يمكنه القيام بواجباته اليومية ويبقى طريح الفراش، والجراح الماهر هو الذي يستأصل الورم كاملا ومن ثم يقضي على جميع الخلايا السرطانية التي تدمر مناعة الجسم وتحطم المريض. وهذا التوصيف ينسحب على بعض الوزارات فهناك خلايا سرطانية يجب القضاء عليها قبل انتشارها في كل مكان ومن ثم لا يمكن إزالتها بالجراحة فقط إذ يجب استخدام العلاج الكيماوي والإشعاعي للقضاء على جذورها والقرارات الصائب هو الذي يؤخذ قبل انتشار هذه الأورام في جميع الاتجاهات.



د. بدر الحفري  
Alikutoo@yahoo.com

## النائب هايف.. كلمة الدستور فارسية الأصل!

بادر النائب محمد هايف المطيري عضو مجلس الامة بمبادرة متكررة سبقه إليها بعض النواب في مجالس الامة السابقة، حيث دعا الى البدء بتعديل المادة الثانية من الدستور الذي اتفق عليه الحاكم والحكوم منذ 50 سنة مضت. الا يعلم النائب هايف أن التوجه لهذا المطلب سيفتح ابوابا وتتبعه تبعات خطيرة على التعديل المقترح، حيث سيؤدي ذلك بالضرورة الى تعديل المادتين الرابعة والسادسة، وهو يعلم ما مدى الضرر الذي سيدحت ان تتصل هاتان المادتان او هما بذلك تتعارضان مع المادة الثانية في حالة تعديلها، ثم في حالة تعديل المادة الثانية هل سيتم احترام الاديان والمذاهب الاخرى، فكيف سيتعامل مع الكويتيين من اصحاب الديانة المسيحية، في الوقت الذي اعتمدت منظمة المؤتمر الاسلامي تسعة مذاهب اسلامية، فالتعديل سيكون على اي مذهب، ولدينا في الكويت 5 مذاهب، فاي مذهب سيوافق عليه ويأخذ به!

الجميع يؤمن ان الاسلام يجمع جميع المذاهب في ظل وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية التي يمكن معالجتها وتقريبها بالاسلوب والمنهج الذي ينطلق بالحوار الصادق، لتحقيق وتعزيز الوحدة الوطنية بين اطراف المجتمع! وهنا اريد ان اطرح سوآلا على النائب ومن يسير في خطه.. قبل فترة وجدنا التيار الاسلامي يتهم التيار الليبرالي بانه مسير من قبل الحكومة، وبانه من آثار أزمة ومشكلة قانون منع الاختلاط، فهل نستطيع اليوم ان نتهم الحكومة بانها هي من دفعت التيار الاسلامي لطرح أزمة تعديل المادة الثانية من الدستور؟! ونحن هنا نتساءل بشفافية.. من هم الاسلاميون وعلى من نطلق هذا المسمى!

هل الاسلاميون هم الليبراليون الاسلاميون ام الشيعة الاسلاميون، ام السنة الاسلاميون ام التنمية والاصلاح ام الحركة الدستورية ام السلفيون الجدد في مبادئهم المبتدعة!

لذا.. ندعو النائب للكف عن هذا التوجه، والبحث عن ازمة جديدة تشغل الشارع أن كان هذا المطلوب! فأكلمة الكلام: الدستور.. كلمة دستور فارسية الاصل، دخلت اللغة التركية ثم شاعت في اللغة العربية، ويقصد بها ان هناك مجموعة من القوانين والقواعد والمبادئ الاساسية التي تقدر نظام الحكم في دولة ما.. والدستور عادة هو المرجع الاعلى لجميع المشاكل والقضايا والازمات التي يمكن ان تثار اثناء قيام جهاز الحكم بواجبه، وعلى الدستور ان يجيب عن جميع الاسئلة المثارة، والدستور اما ان يكون مكتوبا مثل دستور «غوار الطوشة».. خلال مسرحية «غربة» حينما آكله الحمار، او غير مكتوب مثل الدستور البريطاني الذي تكون مع مرور الزمن.. وهكذا لا يستطيع الحمار ان ياكله!



خالد العرافة  
alarafah@windowslive.com

## الكويتي أنفع

قبل أيام طفت على السطح أزمة قبول الطلبة في جامعة الكويت وأخذت القضية بعدا سياسيا كبيرا وتهديدات علنية من النواب خوفا على مستقبل أبنائهم الطلبة، ولكن في المقابل وجدنا تحركا حكوميا على مختلف الأصعدة ساهم في تهدئة الأمور، وكانت المبادرة عبارة عن حلول لهذه المشكلة، وبالفعل تم الاقتناع بهذه الحلول المقدمة من وزير التربية والتعليم العالي أحمد المليفي الذي لم يأل جهدا في تقديم الحلول على طاولة مجلس الوزراء. في الحقيقة هذه المقدمة مدخل لموضوع أريد أن أتطرق له بكل شفافية ودون تحفظ وهو أزمة البطالة، نحن نريد أمثال المليفي لحل مشكلة البطالة التي مازالت مكانك راوح، سمعنا عن حلول شافية لحلها ولكن للأسف مازالت قوائم الانتظار تتضخم يوما بعد يوم دون حلول تذكر وفي المقابل نجد ازديادا لعدد المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص دون حلول تذكر.

استغربت كثيرا لتوقف تفكير الحكومة عن تقديم الحلول وكذلك النواب الذين تظهر تصاريحهم النارية وقت الحدث ثم تتغير ولا نجد أي حل يذكر من قبلهم يلزم الحكومة بتحريك القوائم المنتظرة الفرج في ديوان الخدمة المدنية. لا أحد ينكر أن بعض وزارات الدولة تعج بغير الكويتيين في مختلف الوظائف رغم وجود آلاف من الخريجين العاطلين من الشباب الكويتيين، وبالمقابل نجد ديوان الخدمة يعين فورا الوافدين ونحن لا نحسدكم ولكن الكويتي أولى بهذه الوظيفة كم كنت أتمنى من الحكومة أن تجد حلاً لمشكلة البطالة ويظهر لنا بها وزير سوبر بأفكاره مثل الوزير النشط المليفي ليقدم على الأقل حلا لهذه المشكلة.

هناك بعض الحلول المتواضعة التي أقدمها من خلال هذه الزوية ولربما التفتت إليها الحكومة أو النواب لحل المشكلة والتي تمكن في تقليص عدد الوافدين في القطاع الحكومي من خلال تحديد مدة عملهم في الجهة التي يعملون فيها بحيث لا تتجاوز الـ 5 أعوام وبذلك نسحد من تلك الوظائف وسيصبح نصيب أكبر للمواطنين للعمل في وزارات الدولة.

كذلك تفعيل سياسة الإحلال التي أصبحت في أعداد الوتي، ولا نسمع عنها في الجهات الحكومية. لذلك المطلوب يا حكومة ويا نواب أن تقدموا الحلول العاجلة لأبنائكم الخريجين وأصحاب الشهادات العاطلين لأن المواطن في جميع بلدان العالم له الأولوية في التوظيف ولكن للأسف عندنا نجد العكس تماما ومنا إلى المسؤولين بالدولة للاهتمام بالكادر الوطني لأن الكويتي أنفع من غيره.